دور الجمعيات التعاونية في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

إعداد
د. خليل أحمد النمروطي
م. ماهر فايز مكي

.

المقدمة:

تعتبر سنة ١٨٤٤ نقطة تحول في تاريخ الحركة التعاونية، حيث أسست أول جمعية تعاونية ناجحة في العالم وهي "جمعية رواد روتشديل التعاونية" في مقاطعة لانكشاير في إنجلترا والتي كانت تعاني من آثار الحروب النابليونية والتي استمرت 15 سنة وسببت انهياراً اقتصادياً في البلاد. ومن هنا انبعثت لدى عدد من العاملين في بلدة روتشديل فكرة إنشاء جمعية تعاونية، حيث أسست الجمعية من ٢٨ رجلاً جمعوا ١٦ جنيهاً و قاموا بفتح حانوتاً لبيع السلع الأساسية، وتوسعت الجمعية بمرور الوقت في أعمال الحانوت إلى أن أصبح يوفر كافة السلع وأصبح عدد الأعضاء بعد ٧ سنوات ٦٠٠ عضو ومبيعاتهم ١٣ ألف جنيهاً (أبو حبله، ٢٠٠٨).

يعتبر قطاع التعاونيات على الصعيد العالمي أحد أكبر منظمات المجتمع الأهلي القائمة على العضوية في العالم، حيث يضم نحو ٨٠٠ مليون عضو في أكثر من ١٠٠ بلد، وفي العام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي مبيعات أكبر ٣٠٠ تعاونية ما يزيد عن ١,١ تريليون دولار أمريكي. وتبين التقديرات أن التعاونيات توفر أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم وتساهم التعاونيات في الناتج المحلي الإجمالي لمختلف البلدان، كانت أعلاها كينيا، إذ بلغت ٤٥%، تليها نيوزيلندا، التي بلغت فيها النسبة ٢٢% (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠).

للجمعيات التعاونية دور بارز وفاعل في خدمة المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص ما تواجهه تلك الجمعيات من تحديات في ظل الأوضاع السائدة. فالأمم المتحدة قد اختارت العام ٢٠١٢ أن يكون العام الدولى للتعاونيات. والهدف من هذا الاختيار هو زيادة وعى الرأى العام بالإسهامات الكبيرة للتعاونيات فى مجالات خفض معدلات الفقر وخلق فرص العمل وتحقيق التكامل الاجتماعى وكذلك تسليط الضوء على مظاهر قوة التعاونيات كنموذج بديل للعمل الاقتصادى ولدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك يعد هذا البحث من الجهود التى نأمل أن تساهم في إنجاح الخطط التنموية التي تعدها الحكومة الفلسطينية في مجال الحد من البطالة وخلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات العربية والدولية ركزت على إثارة الدور البارز للتعاونيات في إحداث التنمية وعن مساهمتها في إيجاد فرص عمل للحد من بطالة الخريجين.

على الصعيد المحلي (وزارة الخارجية والتخطيط، ٢٠١٢) التي هدفت إلى استقصاء حجم مشكلة خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، حيث بينت أن عدد الخريجين العاطلين عن العمل في العام ٢٠١٠ من حملة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس ٣٥٢٠٠ من أصل ١٠٢٣٠٠ أي بنسبة بطالة ٣٤,٤% وبينت أيضاً أن صغر حجم سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى ارتفاع بطالة الخريجين. (الزعنون، أشتيه ٢٠١١) هدفت الدراسة إلى معالجة حجم البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية و أظهرت أن الخريجين ينتابهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل. واستخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة الى الجهات المعنية وصناع القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة للمساهمة في الحد من حجم مشكلة البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني.

على الصعيد العربي كانت دراسة (علي خالفي، ٢٠١١) والتي اعتبرت مشكلة البطالة من أخطر الأزمات التي تواجهها الدول العربية، حيث أشارت إلى أن البطالة لم تعد في وسط الشباب غير المتعلم أو المتوسط الكفاءة بل امتدت أكثر إلى خريجي الجامعات. وأشارت إلى استراتيجيات مواجهة البطالة، وكان من أهمها التركيز على دور التعاونيات في حل الأزمة بتشغيل الشباب الخريجين، وكان أبرز التجارب التي تم طرحها تجربة الجزائر حيث تم اعتماد نظام التعاونيات بين الشباب في محاولة للقضاء على البطالة. وأيضاً (بولات، ٢٠١٠) أظهرت الدراسة أن هناك العديد من التجارب التعاونية الناجحة في الوطن العربي والتي تستحق الدراسة العميقة من أجل تقليدها واستنساخ تعاونيات مثلها. وبين أن التعاونيات تلعب دوراً مهماً في مكافحة الفقر وخاصة في الأزمات كما في جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية. وحثت الدراسة صانعي القرار إنتهاز الفرصة للإرتقاء بالنموذج التعاوني كآلية للتخفيف من الفقر واستحداث الوظائف للشباب. وأما عن الدور الإقتصادي والإجتماعي للتعاونيات فقد أوضح (عبدالظاهر، ٢٠١٠) في دراسته دور التعاونيات كمنظمات شعبية في التنمية الشاملة وقدرتها على القيام بهذا الدور أصبحت من أهم أساليب التنمية في الدول النامية. و أوصت الدراسة بضرورة الإطلاع على التجارب التعاونية الناجحة في العالم للوصول إلى الأسلوب الأفضل لتنمية القطاع التعاوني في المجتمعات العربية بحيث يصبح مؤهلاً للعب الدور التنموي المنوط به. و دراسة (العتيبي، ٢٠١٠) التي اعتبرت أن التعاونيات حاضنات مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من قدرتها على خلق مشروعات اقتصادية من أجل تمكين الخريجين من الشباب إقامة مشاريع صغيرة تؤهلهم للإنخراط في أسواق العمل. كما وأوصت الدراسة بتشجيع قيام التعاونيات الإنتاجية والتسويقية للحد من ظاهرة البطالة. كما و أكدت دراسة (أيوب، ٢٠٠٥) على أهمية دور التعاونيات فى الحد من مشكلة البطالة في الدول العربية من خلال التوسع الرأسى للتعاونيات وذلك بزيادة تشغيل الجمعيات القائمة. وأوصت الدراسة المجتمعات العربية الى إتباع المنهج التعاونى فى التعامل مع مشكلة التشغيل خاصة فى قضايا الصناعات الصغيرة موضحة أن قيام مجموعة من الشباب بتشكيل جمعية تعاونية يوفر جدارة ائتمانية أكبر من الفرد.

على الصعيد الدولي فقد كانت دراسة (Dogarawa، ٢٠٠٥) قد أثبتت الدراسة أن التعاونيات على مدار ١٦٠ عام الماضية كانت وسيلة فعالة في إيجاد طريقة للتحكم في الظروف الإقتصادية حيث أنها تساعد بجدارة على إيجاد فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي. وهناك دراسات توضح دور التعاونيات كمشاريع ريادية ومشاريع ذات نشاطات إقتصادية. وكان من أبرزها دراسة (Skurnik، 2004) والتي بينت أن للتعاونيات دوراً إجتماعياً في تنظيم العلاقات الإقتصادية من حيث محاربة الإستغلال و الفساد وخلق تنافس داخل الأسواق. وانتهت الدراسة بعرض حقائق عن الدور الإقتصادي الذي تلعبه التعاونيات في فنلندا من حيث خلق فرص عمل وتحسين الإنتاج وتنوعه. (Philip، ٢٠٠٣) عرضت الدراسة بعض التجارب التعاونية في العديد من الدول مثل أسبانيا وإيطاليا والهند وجنوب أفريقيا. وقد انتهت الدراسة إلى أن التعاونيات في جنوب أفريقيا بالرغم من التطور المحدود لديها، كانت أداة إقتصادية لخلق فرص عمل وبالتالي عملت على التقليل من الفقر. وأخيراً تأتي دراسة تلخص الدراسات السابقة من حيث دور التعاونيات في خلق فرص عمل. فكانت دراسة الباحثين (Conover & Others، 1993) والتي ألقت الضوء

على دور التعاونيات في التنمية الإقتصادية وعلى دورها المزدوج في خلق فرص عمل وإعطاء التدريب اللازم للعاملين لتسهيل إيجاد فرصة العمل. وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة أن البيئة التي تخلقها التعاونيات من حيث الإنتماء للعمل أفضل بكثير من تلك الموجودة في المؤسسات الإقتصادية الأخرى في الشركات والمؤسسات التجارية.

مشكلة الدراسة:

يتمثل الشطر الأكبر من البطالة في الأراضي الفلسطينية في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وغالبا ما تكون هذه البطالة من خريجي مؤسسات التعليم العالي. وتتميز التعاونيات عن باقي المؤسسات داخل المجتمع بأن لها دوراً هاماً في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك العراقة التاريخية للتعاونيات في فلسطين وتوافق فلسفتها مع القيم والتقاليد الموروثة في المجتمع الفلسطيني، تدفعنا للتساؤل التالي: ما هو دور التعاونيات في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني؟.

أهداف الدراسة:

١- التعرف على الدور الذي تلعبه التعاونيات في المجتمع الفلسطيني في الحد من مشكلة البطالة وخلق فرص عمل للخريجين.

٢- تقديم مقترحات لصانعي القرار تساعد على تطبيق سياسات للحد من مشكلة البطالة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠. وتغطي جميع الأرضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية و قطاع غزة.

تعريف التعاونيات:

بحسب تعريف الأمم المتحدة للتعاونيات فإنه تعرف على أنها "الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختيارياً لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة (http://www.un.org/ar/events/coopsyear/about.shtml الموقع الرسمي للأمم المتحدة). وبحسب التحالف التعاوني الدولي "تعتبر التعاونية جمعية مستقلة من الأفراد الذين اجتمعوا طوعاً من أجل تلبية حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال منشأة ذات ملكية مشتركة ومدارة بشكل ديمقراطي (http://www.ica.coop/al-ica/ الموقع الرسمي للتحالف التعاوني الدولي).

قيم و مبادئ التعاونيات:

تقوم التعاونيات على تعزيز قيم المساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والديموقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن. وانطلاقاً من تقاليد المؤسسين، يؤمن أعضاء التعاونيات في القيم الأخلاقية المتمثلة في الإستقامة والإنفتاح والمسؤولية الإجتماعية والتضامن مع الآخرين. وتعتبر المبادئ التعاونية خطوط مرشدة وتوجيهية تحتكم إليها التعاونيات في إطار تطبيق قيمها. وفيما يلي المبادئ السبعة الأساسية التي اعتمدتها الجمعية العامة للتحالف التعاوني الدولي في العام ١٩٩٥:

- المبدأ الأول: العضوية الاختيارية المفتوحة
- المبدأ الثاني: ديمقراطية الأعضاء الإدارية والرقابية

- المبدأ الثالث: المشاركة الاقتصادية للأعضاء
- المبدأ الرابع: الشخصية الذاتية المستقلة
- المبدأ الخامس: التعليم والتدريب والمعلومات
- المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات
- المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع

أهداف التعاون:

يمكن تقسيم أهداف النظام التعاوني إلى أهداف اقتصادية مباشرة و أهداف إجتماعية غير مباشرة.

أولا الأهداف الاقتصادية : تسعى الجمعيات التعاونية الى لعب دور مهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في النقاط التالية.

١. دور التعاونيات في الإقتصاد القومي:

تقدم التعاونيات دوراً اقتصادياً هاماً من حيث توفير فرص عمل، زيادة الدخل القومي المحلي من خلال زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي وبيع الخدمات. وفي الدول النامية فدور التعاونيات يتعدى دور المساهمة الإنتاجية إلى نقل وتوصيل المفاهيم والمعلومات الإرشادية والفنية للمنتجين والمزارعين والحرفيين، وتعمل على القضاء على النفقات الاستهلاكية غير الضرورية وتعمل على تشجيع الادخار والإستثمار (الزغموري، ١٩٩١).

٢. دور التعاونيات في زيادة الإنتاج القومي و تعبئة المدخرات:

تعمل التعاونيات على زيادة الإنتاج القومي من خلال دورها في تحسين الإنتاج وتوفير مستلزماته وتقديم خدمات الإرشاد والقروض ورفع قدرة وكفاءة المنتجين عن طريق التدريب وتزويد المنتجين بالأصناف الجديدة وإدخال التحسينات المتطورة في مجال الإنتاج و التسويق، كما وتساعدهم على تسويق منتجاتهم بأسعار مجدية. كما وتحث الأعضاء على إيداع مدخراتهم وودائعهم لديها وبالتالي تقوم بإستثمارها في مشاريع إنتاجية لأعضائها وللمجتمع المحلي.

٣. دور التعاونيات في الدخل القومي:

تساهم التعاونيات الإنتاجية في الدخل القومي حيث أنها تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لأعضائها وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل القومي بوتيرة أعلى من المشاريع التجارية الفردية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

تساهم التعاونيات في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية والصحية وغيرها مما يساهم في التنمية المجتمعية. كما وتساعد التعاونيات في توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز المبادئ الديمقراطية في المجتمع. وأيضاً تساعد في القضاء على الإحتكار والإستغلال.

نشأة التعاونيات في العالم:

ظهرت الحركة التعاونية في أوروبا بشكل واضح في منتصف القرن التاسع عشر، وخاصة بعد فشل الثورة الصناعية حيث كان الشعور بالإحباط الذي تعرض له المجتمع الأوروبي من الآثار الناجمة عنها من فقر وبطالة، وكان الاعتقاد سائدا حينها أنه من خلال التعاون تستطيع تلك المجتمعات أن تحسن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية (أبو الخير، ١٩٨٦)، وقد كان للتغيرات التي تعرضت له منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا أدت في كثير من البلدان إلى ظهور قطاع جديد في الاقتصاد الوطني يعرف بالقطاع التعاوني يمثل المرتبة الثالثة بعد كل من القطاع العام والقطاع

الخاص، وتضم التعاونيات اليوم ما يزيد عن (٨٠٠) مليون فرد بين أعضائها مقارنة بـ ١٨٤ مليون فرد في العام ١٩٦٠م، وتستأثر التعاونيات بحوالي (١٠٠) مليون وظيفة وتتمتع بأهمية اقتصادية بالغة في عدد كبير من البلدان حيث تقدم المواد الغذائية والإسكان والتمويل كما تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للمستهلكين.(العتيبي، ٢٠٠٧).

نشأة التعاونيات في العالم العربي:

بدأت الحركة التعاونية بالظهور في معظم أقطار الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كانت مواقف الحكومات العربية متباينة من الجمعيات التعاونية، فمنها كانت معارضة ومنها محايدة ومنها مشجعة حيث عملت على إصدار القوانين التي تقنن عملها. وتميزت الحركة التعاونية في الدول العربية بتدخل الدولة في شؤونها (أبو الخير، ١٩٨٦). وتوجد نحو ٣٠٠٠٠ تعاونية في العالم العربي، بمعظمها في القطاع الزراعي ٥٩% تليها التعاونيات الاستهلاكية ٢٩,٩% فالإسكانية ٥,٦% (عبد الظاهر، ٢٠٠٨). ففي الأردن ظهرت الحركة التعاونية مع قيام الدولة عام ١٩٥٢، وقد تولت الدولة رعاية الحركة التعاونية وتسجيلها وتنظيمها ودعمها وتمويلها (العقدة، ٢٠٠٦).

نشأة التعاونيات في فلسطين:

تعتبر فلسطين من أوائل الدول العربية التي سارعت لإنشاء حركة تعاونية منظمة في فترة العشرينات من القرن العشرين، وذلك مع صدور القانون التعاوني الأول سنة ١٩٢٠م عن حكومة الاستعمار الإنجليزي، مقارنة مع سنوات تأسيس الجمعيات التعاونية في مصر عام ١٩٠٨م، والأردن عام ١٩٢٢م، وسوريا عام ١٩٤٣م، ولبنان عام١٩٣٧م. وكانت الحركة التعاونية الفلسطينية آنذاك منتشرة في الوسطين العربي واليهودي، ولعبت دوراً بارزاً في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً في الوسط اليهودي (الزغموري، ١٩٩١).

واستمر عمل الجمعيات التعاونية في فلسطين بقانون التعاون لعام ١٩٣٣م، حيث قامت الحكومة الأردنية بتنشيط الحركة التعاونية في الضفة الغربية وتأسيس جمعيات جديدة في الضفة الشرقية وصدور أول قانون أردني عام ١٩٥٢م للجمعيات التعاونية، (الزواتي، ١٩٩٤). وعلى ضوء تعدد حاجات المزارعين بدأ الإهتمام بإنشاء جمعيات تعاونية جديدة مختلفة الأغراض مثل الزراعية متعددة الأغراض، عصر الزيتون، الثروة الحيوانية، الحرفية والمهنية، الصحية، التعليمية، الإستهلاكية وغيرها العديد. وبلغ عدد الجمعيات حتى بداية الإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حوالي ٤٣٦ جمعية تعاونية وضمت في عضويتها حوالي ٢٦ ألف عضو (الزغموري، ١٩٩١). بعد الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م، تقلص الكثير من الخدمات الأساسية التي كانت تقدمها الجمعيات التعاونية (الزواتي، ١٩٩٤). ففي بداية الاحتلال اتخذت الحركة التعاونية وضع أقرب إلى الركود، حيث لم يسجل في الضفة الغربية سوى جمعية تعاونية واحدة خلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال (لغاية عام ١٩٧٢م)، بسبب تقلص الخدمات والتسهيلات التعاونية و رفض سلطة الإحتلال تسجيل تعاونيات جديدة لمدة (١٤) عاما منذ ١٩٧٧م وحتى تشرين أول ١٩٩١م، ومنعها من ممارسة عملها اليومي ومنع وصول المساعدات الخارجية إليها إضافة إلى فرض الضرائب عليها (عبيدات، ١٩٩٤).

وهكذا بقي عدد الجمعيات التعاونية دون زيادة ملموسة إلى أن بدأت المنظمة التعاونية الأردنية بتشجيع ودعم التعاونيات فأنشئ عدد كبير منها، ووصل عددها عام ١٩٩١م إلى (٧٤٩) جمعية تعاونية بعدد أعضاء أكثر من ٤٩٠٠٠ عضو (الزغموري، ١٩٩١). وكان الهدف من إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية هو التشبث بالأرض، كون أن فلسطين تعاقب عليها الاحتلال منذ ذاك الوقت ولغاية الآن من الاستعمار البريطاني، والتبعية للأردن ومصر والاحتلال الاسرائيلي (الجدوع والنتشة، ٢٠٠٣).

وأما بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تولت السلطة الفلسطينية مهماتها التعاونية ممثلة بوزارة العمل/الإدارة العامة للتعاون بالإشراف على تنفيذ القوانين التعاونية سارية المفعول على الأراضي الفلسطينية بعد ما يقارب سبعة وعشرين عاما في إدارة هذه الجمعيات من قبل الإحتلال وعدم العناية بها، وكانت المؤسسات الدولية تقدم التدريب أثناء الاحتلال وتعمل في مجال مساعدة الشعب الفلسطيني عامة والمؤسسات التعاونية خاصة، وكانت الخدمات التي تقدم لتلك الجمعيات تعتبر محدودة جداً. ويقدر عدد الجمعيات التي توقف نشاطها في تلك الفترة، بسبب ظروف الإحتلال أو هجرة أعضائها أو أسست بدون جدوى إقتصادية أو إنسحاب أغلبية أعضائها أو تآكل رأسمالها بحوالي ٦٠% من مجموع الجمعيات التعاونية المسجلة (فلسطين، وزارة العمل، ١٩٩٧).

جدول رقم ١: إحصائية التعاونيات في فلسطين ٢٠١٠

	تعاونيات زراعية	تعاونيات إسكانية	تعاونيات إستهلاكية	تعاونيات حرفية	تعاونيات خدماتية	تعاونيات تسليف و توفير	الإجمالي
الضفة الغربية	233	199	16	13	59	18	538
قطاع غزة	22	96	2	2	0	2	124
فلسطين	**255**	**295**	**18**	**15**	**59**	**20**	**662**

المصدر: وزراة العمل الفلسطينية، ٢٠١٠.

وفقا لبيانات وزارة العمل الفلسطينية/الإدارة العامة للتعاون فقد بلغ عدد الجمعيات المسجلة في الأراضي الفلسطينية حوالي ٩١٦ جمعية تعاونية وتمت تصفية عدد منها ليصبح عدد الجمعيات العاملة ٦٦٢ تعاونية في مختلف مجالات التعاون كما هو موضح في الجدول رقم (١) (وزارة العمل الفلسطينية، ٢٠١٠). (مع الإشارة أن ٥٨٣ جمعية تعاونية فقط تعاونت في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من أصل ٦٦٢ جمعية تعاونية، أي بنسبة ٨٨%).

البطالة في فلسطين:

تشكل البطالة إحدى أهم المعضلات و التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية خصوصاً منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول من العام ٢٠٠٠ حينما شهدت معدلات البطالة قفزات مذهلة في الإرتفاع في الضفة الغربية و قطاع غزة. مما يهدد استمرار الحياة لعشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، و بالرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر هماً عالمياً، إلا أنها تكتسب في الحالة الفلسطينية

أهمية قصوى لدى صانعي القرار والقوى والأطراف المتنوعة نظراً لإستثنائيتها واستفحال حدتها وفداحة الآثار والمخاطر المترتبة عليها إقتصادياً وسياسياً واجتماعيا ونفسياً.

مواصفات البطالة في فلسطين:

من أهم مواصفات البطالة في فلسطين حسب المؤشرات لعام ٢٠١٠ و٢٠١١:

أولا: أنها مرتفعة في أوساط الشباب، فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة ٣٠,٣%. ووصل المعدل بين الإناث الشابات إلى ٥١%، بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى ٢٦,٤%. وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (توضيح في الجدول ٢) (ماس، ٢٠١١).

جدول رقم ٢ معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى االعاملة ١٥ لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و الفئات العمرية للعام ٢٠١٠ و الربع الأول و الثاني ٢٠١١

الفئات العمرية والجنس	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
كلا الجنسين						
24-15	35.3%	37.4%	42.5%	39.9%	38.2%	30.3%
ذكور						
24-15	33.7%	35.6%	39.2%	38.5%	35.3%	26.4%
إناث						
24-15	44.3%	46.9%	59.5%	47.1%	53.8%	51.0%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١١.

ثانيا: أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، حيث هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، حيث يوضح الجدول (٣) أنه في الربع الثاني من العام ٢٠١١ و عند نفس المستوى من التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الإناث (٣٩,٢%) وأقل بكثير عند الذكور (١٣,١%).

جدول رقم ٣ معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة ١٥ لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و عدد السنوات الدراسية للعام ٢٠١٠ و الربع الأول و الثاني ٢٠١١

عدد السنوات الدراسية و الجنس	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
كلا الجنسين						
13+	22.1%	21.8%	27.5%	21.3%	22.1%	22.8%
ذكور						
13+	13.7%	14.1%	19.3%	15.5%	15.1%	13.1%
إناث						
13+	37.2%	35.3%	41.6%	31.4%	34.9%	39.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١١.

بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني:

تعتبر البطالة المشكلة الأولى التي تواجه الخريجين من الجامعات والمعاهد الفلسطينية. وبحسب تقارير وزارة العمل الفلسطينية فإن الجامعات الفلسطينية تخرج سنوياً نحو أربعين ألف طالب وأن ١٨% من هؤلاء الخريجين ينخرطون في سوق العمل فقط والباقي ينضم إلى سوق البطالة. وأوضحت التقارير أن ٤٧% من العاطلين عن العمل هم من الخريجين (وزارة العمل الفلسطينية، ٢٠١١). وبحسب الإحصاءات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح في الجدول (٤) فقد ازدادت نسبة بطالة الخريجين في العام ٢٠٠٤ بمعدل ٥% عن العام ٢٠٠٣، واستمرت الزيادة بنفس المعدل تقريبا إلى العام ٢٠٠٨ حيث ازدادت بنسبة ٨%.

جدول رقم ٤: بطالة الخريجين في فلسطين ٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة بطالة الخريجين	19.0%	21.1%	22.5%	22.3%	22.3%	26.3%	25.0%	24.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١١.

فرضية الدراسة:

تساهم الجمعيات التعاونية من حيث (عدد أعضاء الجمعيات التعاونية، وحجم التمويل) في خلق فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: خلق فرص عمل للخريجين.

المتغير المستقل: الجمعيات التعاونية و التي تتأثر بـــ:

- عدد أعضاء الجمعيات التعاونية
- حجم تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية

منهجية الدراسة و تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى أهمية دور الجمعيات التعاونية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقام الباحثان بجمع البيانات الأولية من الجمعيات التعاونية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية، كما واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية متوفرة لدى دائرة التعاون في وزارة العمل الفلسطينية وإحصاءات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومراكز بحثية ومسحية أخرى. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أوضاع الجمعيات التعاونية في فلسطين وتقييم الدور الذي تلعبه في الحد من مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل للخريجين عن طريق تقدير نموذج قياسي بإستخدام برنامج EViews الإحصائي.

المعالجة الإحصائية

$$U = a + b_1M + b_2P + e$$

حيث أن:

U هي نسبة البطالة

M هي عدد أعضاء التعاونيات

P هي قيمة المنح و المشاريع

e هي الخطأ العشوائي.

البيانات المراد تحليلها والمتوفرة في الملحق رقم (١)، عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من سنة ١٩٩٥ وحتى العام ٢٠١٠. وتشمل بيانات المتغير التابع U نسبة البطالة، المتغير المستقل الأول M عدد الأعضاء في الجمعيات التعاونية والمتغير المستقل الثاني P وتمثل قيمة المنح والمشاريع في الجمعيات التعاونية. وبعد استخدام البرنامج الإحصائي EViews لفحص المتغيرات وعلاقتها ببعضها البعض للتمكن من تقدير النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين التعاونيات والبطالة، توصلنا إلى النتيجة التالية والموضحة في الجدول التالي:

من قيمة $Adj.\ R^2$ يتضح أن المتغيرات المستقلة (عدد أعضاء الجمعيات التعاونية وقيمة المنح والمشاريع في الجمعيات التعاونية تفسر ٩٧,٥% من التغير الحاصل في نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني. كما أن قيمة F المعنوية أقل من ٥% وهذا يدل على جودة عالية للنموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1976.389	1.093862	1806.799	0.0000
M	0.000490	2.68E-05	18.26781	0.0000
P	5.79E-07	1.42E-07	4.062482	0.0013

R-squared	0.978440	Mean dependent var	2002.500
Adjusted R-squared	**0.975123**	S.D. dependent var	4.760952
S.E. of regression	0.750921	Akaike info criterion	2.432327
Sum squared resid	7.330463	Schwarz criterion	2.577187
Log likelihood	-16.45862	Hannan-Quinn criter.	2.439745
F-statistic	294.9816	Durbin-Watson stat	1.086348
Prob(F-statistic)	0.000000		

كما أن قيمة DW والتي كانت ١,٠٨٦ تعتبر قيمة مناسبة > ١ وهذا يدل على أن الإرتباط بين الأخطاء العشوائية ضعيف.

وتم تقدير النموذج/المعادلة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

U = 1976.39 + 0.00049 M + 0.00000058 P

ويتضح من النموذج العلاقات التالية:

أولا: إتجاه العلاقة بين عدد أعضاء التعاونيات ومعدل البطالة إيجابي، حيث أن كل زيادة في عدد أعضاء التعاونيات عدد 10,000 يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بمعدل ٤,٩%. ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في معدل البطالة تؤثر في التوجه العام لدى العاطلين عن العمل في البحث عن فرص عمل أو حتى فرص تدريبية من خلال الالتحاق بالتعاونيات كونها مؤسسة إقتصادية وفي نفس الوقت تساهم في تدريب العاطلين عن العمل في حال اعتبارهم أعضاء أو متطوعين في التعاونيات، وبذلك يصبحون أكثر جاهزية للإلتحاق بسوق العمل. فمن الناحية الإحصائية، تظهر النتائج أن زيادة الأعضاء في التعاونيات تؤدي إلى زيادة في معدل البطالة، لكن هنا يجب التوضيح بالتفسير الإقتصادي لهذه المعادلة، حيث أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ٤,٩% تؤدي إلى زيادة في عدد أعضاء التعاونيات 10,000 عضو جديد، ونتيجة الزيادة في العضوية لا تظهر في نفس العام فتكون نتيجتها في الأعوام اللاحقة التي تكون مصحوبة بإنخفاض في معدلات البطالة.

ثانيا: إتجاه العلاقة بين قيمة المنح و المشاريع و معدل البطالة إيجابي أيضاً، حيث أن كل زيادة في قيمة المنح والمشاريع بقيمة 10مليون دولار يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بمعدل ٥,٨%. وتتوافق هذه النتيجة مع الواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني حيث أن المنح والهبات تزداد في الأوقات الإقتصادية الحرجة وإزدياد نسبة البطالة. فكلما ازدادت نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني كلما توجه الدعم المادي والعيني للمؤسسات الأهلية وتعتبر التعاونيات جزءاً منها حيث تقدم الخدمات إضافة إلى أنها تعمل على منفعة أعضائها. والحقيقة أن الزيادة في قيمة المنح والمشاريع تظهر في الحالات الحرجة من ارتفاع لمعدل البطالة، وهذا ما يعيشه فعلاً الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد

ازدياد واضح في قيمة المنح والمشاريع في الحالة الإقتصادية الصعبة حيث أنه حين يزداد معدل البطالة بنسبة ٥,٨% فإن المشاريع و المنح المقدمة للتعاونيات تزداد بقيمة 10 مليون دولار أمريكي. والأثر الإقتصادي لهذه المنح والمشاريع لا يظهر في نفس العام بل يكون له الأثر في السنوات اللاحقة.

الواقع الفلسطيني وما ينتج عنه من تشوه في الحالة الإقتصادية يبين أن العلاقة بين المتغيرات تكاد تكون مناقضة للواقع والفرضيات، ولكن ما يحدث في المجتمع الفلسطيني يختلف عن ما تؤكده النظريات الإقتصادية. مع ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الفلسطيني نجد الهبات والمنح والمشاريع تنهال على المؤسسات الفلسطينية ومن ضمنها التعاونيات، وهذا ما بينته نتائج التحليل لهذه الدراسة، حيث أنها تأتي متوافقة جدا مع الحالة الفلسطينية الخاصة والتي لا ترى فيها تزايد في دعم أنشطة اقتصادية إلا عندما تزداد معدلات البطالة.

وهذه النتائج تأتي متوافقة مع فرضيات البحث أن التعاونيات بمتغيراتها المستقلة تلعب دوراً في التخفيف من معدل البطالة في المجتمع الفلسطيني. ويظهر النموذج أن عدد أعضاء التعاونيات كان له التأثير الأقوى على معدل البطالة حيث كلما إنضم الشباب إلى التعاونيات أصبحت أمامهم فرص للتوظيف أكثر ويعتبرون أنفسهم خارج دائرة البطالة. وبناء على نتائج الدراسة ومن أجل المساهمة الفعلية للمساعدة في خفض بطالة الخريجيين خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات لأطراف متعددة وذلك على النحو التالي:

توصيات للحكومة

- تحديد استراتيجية واضحة للحد من مشكلة البطالة وآليات تنفذيها ووضع جدول زمني لتخفيض نسبة البطالة إلى نسبة البطالة الطبيعية. وأن يتم الإعلان عن نسبة الإنجاز السنوية.
- العمل على تعزيز سياسات الحكومة الفلسطينية في منع استيراد المنتجات الإسرائيلية، والتي من شأنها تعمل على تعزيز المنتج الفلسطيني خاصة الزراعي مما يسمح بتنوع المنتجات الفلسطينية وإدخال تقنيات حديثة للإنتاج تؤدي إلى تطوره.
- مساعدة التعاونيات في حملاتها الترويجية لمنتجاتها في الأسواق الفلسطينية من أجل دعم التعاونيات ودعم المنتج الوطني أمام المنتجات المنافسة.
- تقديم الدعم المالي للتعاونيات مثل المساعدة في شراء الآليات والمركبات اللازمة لها بتكاليف ميسرة، والمساعدة في توفير مخازن مناسبة لحفظ المنتجات الزراعية بأسعار مخفضة.
- تقديم الدعم الفني والاستشارات للتعاونيات والتي تتعلق بإدارتها للمشاريع الإنتاجية وتنفيذها.
- توفير تسهيلات ائتمانية للتعاونيات بأسعار فائدة مخفضة ولفترات تتناسب مع قدرة التعاونيات على السداد مع التأكيد على ضرورة توفير نظام تمويل إسلامي.
- الإسراع في إصدار قانون التعاون الجديد الموحد بين الضفة وغزة.

توصيات للخريجين

- العمل على الانضمام للتعاونيات التي تعتبر كياناً اقتصاديا هاماً في الدولة من أجل الحفاظ عليها وتطويرها بما يقدم إضافة.
- التفكير في إنشاء تعاونيات برؤية جديدة تتناسب مع قوانين التعاون الدولية والفلسطينية وتعمل على زيادة التنوع في الخدمات والأنشطة التي تمارسها التعاونيات في فلسطين والعالم.
- يجب العمل على بناء القدرات وبناء المهارات بما يتناسب مع احتياجات و متطلبات سوق العمل.

توصيات للمؤسسات الأكاديمية

- ضرورة تشجيع الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية بحيث يصبح جزءًا من الثقافة السائدة والموروث الحضاري، وأن يتم تعميم الوعي التعاوني بعملية منهجية تتم في الأسرة والمدرسة والجامعة.
- تشجيع الأبحاث العلمية والدراسات بشأن تنمية التعاونيات والنهوض بها إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً.
- ضرورة العمل على التعاون مع الجمعيات التعاونية في كافة مجالاتها (الزراعية، الحرفية، الخدماتية، الإسكانية، التعليمية، الكهربائية، الصحية.... إلخ) و الإستفادة من كافة منتجاتها وخدماتها كنوع من التشجيع.
- إعداد برامج ومشاريع لخدمة الخريجين من شأنها أن تقدم خدمات مالية لطلبة وخريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية بالتعاون مع الجمعيات التعاونية، كالقروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والتوفير وغيرها من الخدمات.

المراجع

- أبو الخير، كمال. (١٩٨٦): تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير. مكتبة عين شمس، القاهرة.
- أبو حبلة، علي. (٢٠٠٨): العمل التعاوني: هل يستحوذ على إهتمام الحكومة الفلسطينية. فلسطين.
- الجدوع، يحيى وطالب النتشة. (٢٠٠٣): إدارة التعاون، ورشة تدريبية،٨-٩ تموز ٢٠٠٣، وزارة العمل، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٣): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١١): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
- الزعنون، فيصل واشتيه، عماد البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية ، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، العدد الأول ٢٠١١.

- الزغموري، عودة. (١٩٩١): الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة. سلسلة الدراسات الاقتصادية و الإجتماعية (٢). الطبعة الأولى. مركز العمل التنموي/ معا، القدس.
- الزواتي، عبداللطيف. (١٩٩٤): واقع ومستقبل الحركة التعاونية الفلسطينية. مشروع التنمية التعاونية وأنيرا، فلسطين.
- الشريف، مختار. (٢٠٠٥): التعاونيات أحد روافد العمل الأهلي في الدول العربية. المركز المصري لبحوث الصحراء. مصر.
- العتيبي، محمد. (٢٠٠٧): دور جديد للدولة في دعم التعاونيات الزراعية المنتجة. الحوار المتمدن، العدد ١٨٥٤.
- العتيبي، محمد الفاتح. (٢٠١٠): المنظمات التعاونية النسوية كحاضنات للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. مؤتمر منتدى المرأة العاملة. السودان.
- العقدة، صالح. (٢٠٠٦): إعادة هيكلة القطاع التعاوني الأردني: واقع و طموحات. جامعة العلوم التطبيقية. الأردن.
- أيوب، مدحت.(٢٠٠٥): التعاونيات و قضية البطالة في البلدان العربية. الإتحاد المصري العام للتعاونيات. القاهرة.
- بولات، حسين. (٢٠١٠): التعاونيات في العالم العربي. منظمة العمل الدولية. المكتب الإقليمي – بيروت.
- خالفي، علي. (٢٠١١): أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية. جامعة الجزائر الجزائر.
- زكي، رمزي. (١٩٩٧): الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد٢٢٦، الكويت.
- عبدالظاهر، محمد أحمد. (٢٠٠٨): تنمية الحركات التعاونية في مصر و الدول العربية والعالم. الاتحاد العام العربي للتعاونيات. القاهرة.
- عبدالظاهر، محمد أحمد. (٢٠١٠): الدور الإقتصادي و الإجتماعي للتعاونيات. منشورات منظمة العمل العربية. دمشق.
- عبيدات، عدنان. (١٩٩٤): واقع ومستقبل الحركة التعاونية الفلسطينية. مشروع التنمية التعاونية وأنيرا، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني - ماس. (٢٠١١): المراقب الإقتصادي والإجتماعي. عدد ٢٦. فلسطين.
- وزارة العمل. (١٩٩٧): مشروع تنمية الموارد البشرية التعاونية الفلسطينية. المجلس الإستشاري التعاوني، فلسطين.
- وزارة العمل. (٢٠١٠): عام من العمل (تقرير سنوي). الإدارة العامة للتعاون، فلسطين.
- وزارة العمل. (٢٠١١): تقارير متنوعة، فلسطين.
- وزارة الخارجية والتخطيط ، الخريجون وسوق العمل ، فبراير ٢٠١٢

- الموقع الرسمي للأمم المتحدة www.un.org
- الموقع الرسمي للتحالف التعاوني الدولي www.ica.org
- Conover, Nancy & Others (1993): Creating Jobs Through Cooperative Development. University of California. USA.
- Dogarawa, Ahmad (2005): The Role of Cooperative Societies in Economic Development. Ahmadu Bello University. Nigeria.
- Philip, K. (2003): Cooperatives in South Africa: The Role in Job Creation and Poverty Reduction. South Africa Foundation. South Africa.
- Skurnik, Samuli (2004): The Role of Cooperative Entrepreneurship and Firms in Organizing Economic Activities. Pellervo Confederation of Finnish Cooperatives. Finland.